

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/G/13
2 March 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى

المفوضة السامية لحقوق الإنسان

أهديكم تحياتي وأتشرف بأن أعرض موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من موضوع التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما ورد ذلك الموضوع في الوثيقة E/CN.4/2005/32.

والتعاون التقني المذكور أعلاه وردت الإشارة إليه في قرار اللجنة ١٣/٢٠٠٤.

وقد سبق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن أعلنت مراراً رفضها الحازم لذلك القرار ولا تزال ثابتة على موقفها منه.

فذلك القرار الذي جاء بمبادرة من الاتحاد الأوروبي ينطلق من دوافع سياسية وينحاز إلى السياسة المعادية التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولا يمت بصلة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان الحقيقيين.

والقرار أيضاً متابعة للمواجهة والكيل بمكيالين، ويشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ معترف بها دولياً منها مبدأ معالجة قضايا حقوق الإنسان على نحو شامل وموضوعي وغير انتقائي عن طريق الحوار والتعاون.

وبناء على ذلك يمثل القرار برمته واحداً من العوامل الرئيسية التي تساهم في تقويض صدقية لجنة حقوق الإنسان تقويضاً خطيراً علماً أنه ينبغي للجنة أن تراعي في أنشطتها مراعاة دقيقة مبدأ عدم التسييس، والموضوعية والحيدة.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض، بل لا تعترف بالقرار ذاته لأنه يتعارض وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في واقع الحال.

وأما فيما يتعلق بموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، فإنها تعلق أهمية على هذا التعاون وهي مستعدة دائماً لبذل كل جهد لتحقيقه.

غير أنه في الظروف الحالية التي تشهد سوء استخدام التعاون التقني كوسيلة ضغط لتنفيذ القرار لا يوجد أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خيار سوى الاعتراض عليه.

وإن الذين بادروا إلى اتخاذ ذلك القرار دفعوا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى هذا الوضع.

ولهذه الأسباب لا يمكن تصور مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان دون إزالة هذه العقبة الأساسية القائمة في سبيل ذلك التعاون مرة وإلى الأبد.

وفي حال عدم وجود أي قرار ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينشأ التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان نشوءاً تلقائياً.

وفيما أؤكد رفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقرار، أود أن أعيد تأكيد التزامنا بالعمل النبيل لوضع حد لتسييس حقوق الإنسان وإقامة تعاون تقني حقيقي في مجال حقوق الإنسان في بيئة خالية من المواجهة والقهر.

وختاماً أود أن أعرب عن التقدير الكبير لكم إذا أمكنكم تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان في إطار البند ٩ من جدول أعمالها.

(توقيع) ري تشيئول

السفير

الممثل الدائم
